عليه والافرض كفاية وحيث قام بتعلمها للعلم او لسؤاله العلماء
لم يجز له الخروج لذلك والاجاز بل يجب ويحرم عليه منعها حيث
ويلتها على عقائد اهل السنة والجماعة ويزيل عن قلبها ما استرعته
من بدعة في نحو قوله تعالى ان شاء الله في امر لابد من قوله
الله تعالى يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا الاية
اي علموهم ما ينجون به من النار وفي الصحيحين كلكم راع
وكلكم مسؤول عن رعيته والرجل راع في اهله ومسؤول عن
رعيته الفصل الثاني في اركان النكاح وشروطه
بضم الصحة النكاح اي علم المتعاقدين بشروطه حال
العقد اي بان يعلما كيفية الصيغة الواجبة وضده الولاية
وحل التمتع بين الزوجين وحل المرأة من الزوج والعدة ونحو ذلك
من الموانع ويكفي في كل منهما واحد عالم بذلك فقضيته
كلام المصنف عدم الانعقاد حيث بين الموافقة والقياس الصحة
اعتبارا بما في نفس الامر كما في نظائره غالبا الا ما استثنى
كما لو اعتقد رجل عن جنية او خنثى على امرأة فبانا امرأتين في الاولى
ورجلا في الثانية فانه لا يصح لان الزوجين هما المقصود الاعظم
من النكاح وغيرهما وسيلة وحالة ركنها في الركنية
كالولي والشاهدان وفارق الصحة فيمن شك في نحو ردته او عدة
او نحو ملك فانه يحل نكاحه في الجملة خلافا لمن استثنى
وعلى ما ذكرناه من الصحة جرى في المنهاج كأصله في زوجة
المفقود اذا نكحت قبل البين ثم تبين موته وكذلك في المرضعة
واصداقها وفيمن زوج امة ابيه على ظن حياته فبان موته وان
وقع لها في موضع اخر ما يخالفه وان كانا جاهلين شروطه
رجعا وهو الى من يعرفها والا جوز ان يرجعا الى من يخبرهما
قال نفطويه لو اعلم ان عمرك كعمر نوح لاعلمتك ووجوب

رجوع الجاهل بذلك الى من يعلمه متقيد بموافقات الجهل
مبطل للعقد ام لا وان كان النكاح خمسة وهي الصيغة
والشاهدان والولي مع والزوج والزوجة مع في ذلك الاعراب
وفي الروضة كأصلها اركانه اربعة واسقطوا الزوج وليس هو خلافا
في الحقيقة الركن الاول الصيغة وهي الايجاب من الولي
او نائبه والقبول من الزوج او نائبه فالايجاب ان يقول
الولي زوجتك او انكحتك هذه مثلا والقبول قبلت الزوج
تزويجها او نكاحها او قبلت نكاحها او تزويجها او قبلت هذا النكاح او هذا
التزويج او تزوجتها هذه او نكحتها او تملكها او هذا النكاح او هذا
وعكس ذلك لما سيأتي وقول المستف تزوجت او نكحت ارادة ما
اذا وصل القبطه بما يدل على الزوجية من اسم او ضمير او اشارة
كما صرح به الاصحاب ولو قدم لفظ الزوج فقال مثلا تزوجت
فلانة او نكحتها او قبلت نكاحها فقال الولي زوجتكها
او انكحتكها صح لان القبول احد شقي العقد فلا فرق بين تقدم
او تاخر ولا يصح النكاح الا بلفظ التزويج او الانكاح اي
ما اشتق من هذين اللفظين دون غيرهما من الفاظ البيع والهبة
والتمليك والاحلال والاباحة وغيرها لخبر اتقوا الله في النساء
فانكم اخذتموهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولان
النكاح يتبع الى العبادات لورود الندب فيه والاذكار
في العبادات تتلقى من الشرع والشرع اما ورد بلفظ التزويج
والانكاح ويصح ترجمته بلفظ الانكاح او التزويج بالعجمية
اي وهي ما عدى العربية من اللغات وسواء قدر على العربية
ام لا اعتبارا بالمعنى لانه لفظ لا يتعلق به اعجاز فاكتفي بترجمته
وشرطه ان يفهم كل منهما كلام نفسه وكلام الاخر وكذا الشهود
كما سيأتي ولا يصح عقده بالكنايه بالنون وان نوت

Copyright King Saud University